Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)



مجلــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســــات الإنســــانيــــة
ISSN: 2709-0302 (online)

اعتراضات ابن هشام على ابن الناظم في أوضح المسالك جمعًا ودراسة(*)

د/محمد يحيي علي الحكمي
أستاذ النحو والصرف المساعد
قسم اللغة العربية الكلية الجامعية بالوجه-جامعة تبوك

*) تاريخ تسليم البحث 4/2/2021. تاريخ قبوله للنشر 14/2/2021.
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

اعتراضات ابن هشام على ابن الناظم
في أوضح المسالك جمعًا ودراسة

د/محمد يحيي علي الحكمي
أستاذ النحو والصرف المساعد
قسم اللغة العربية الكلية الجامعية بالوجه-جامعة تبوك

الملخص

توقف هذا البحث عند جملة من المسائلة النحوية التي تعقب فيها ابن هشام ابن الناظم، فقام الباحث بعرض المسألة كما هي عند ابن الناظم، ثم اتبعها برأي ابن هشام فيها، وتبع ذلك ببيان موقف النحويين في تلك المسألة مع ما ساقوه من أدلة وشواهد، ثم اختتم المسألة بترجيح ما يراه راجحًا من تلك الأقوال، معتمدًا في ذلك كله على الأدلة والشواهد. وقد بني هذا البحث في مبحثين، تناول المبحث الأول منهما دراسة موجزة – تتناسب مع طبيعة البحث– عن ابن هشام وابن الناظم، ثم جاء المبحث الثاني وفيه تفصيل للمسائل التي اعترض فيها ابن هشام على ابن الناظم، على وفق ما جاء في بداية الملخص، ثم اختتم البحث بثبت المصادر والمراجع، والنتائج والتوصيات.

Objections of Ibn Hisham on Ibn Al-Nazim in "Awdhah Al-Masalik" in its Assemblage and Study

Dr. Mohammed Yahya Ali Al-Hakami

Asssistant Prof. of Syntax and Morphology
Arabic Dept., University College in Wajh, Tabouk University

Summary

This research stopped at a set of grammatical questions in which Ibn Hisham Ibn al-Nazim was pursued, so the researcher presented the issue as it is with Ibn al-Nazim, then followed it with Ibn Hisham's opinion of it, and followed that by explaining the position of the grammarians on that issue with the evidence and evidence they cited, then concluded The issue is to give preference to what he deems more likely from those sayings, relying in all of that on evidence and evidence. This research was built in two studies, the first of which dealt with a brief study - corresponding to the nature of the research - on Ibn Hisham and Ibn al-Nazim, and then came the second study, detailing the issues in which Ibn Hisham objected to Ibn al-Nazim, according to what came at the beginning of the summary, then The research was concluded with proven sources, references, findings and recommendations.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الذي بعثه الله بالحنِيفِيّة الواضحة والدين القويم، فهدى الناس من الضلالة وبصَّرهم من العمى وأخرجهم من الظلمات إلى النور، وعلى آله مصابيح الظلام وهُداة الأنام، وصَحْبه القادة المَغَاوير، أولي الآراء الراجحة، والحجج الواضحة والمنهاج المستقيم، وعلى من سلك طريقه واقتفى أثره وتبع سنّته إلى يوم الدين. فلعله من نافلة القول أنْ نؤكد على أن دراسة الاعتراضات جزء مهم في الدراسات النحوية؛ لما تحويه من مراجعة ومدارسة لمسائله، تأخذ بيد الباحث إلى بناء الشخصية النحوية، من خلال تنمية فكره، وتوسيع أفقه. وهذا ما دفعني إلى دراسة اعتراضات ابن هشام النحوية على ابن الناظم، وتهدف هذه الدراسة إلى توثيق هذه الاعتراضات، وتجليتها وترجيح ما يراه الباحث راجحًا بالدليل.

وقد لوحظ كثرة اعتراضات ابن هشام على ابن الناظم، وهذا ما دفع إلى توجيه الأسئلة الآتية:

- ما الدافع لابن هشام في تتبع ابن الناظم والاعتراض على بعض أقواله؟
- ما مدى صحة اعتراضات ابن هشام على ابن الناظم؟ وعلام اعتمد في تلك الاعتراضات؟
- ما مدى توافق ابن الناظم وابن هشام مع أقوال النحويين؟
- ما الذي يرجحه الباحث من هذه الأقوال؟ وما مستنده في ذلك الترجيح؟

وقد جاء البحث في مبحثين، تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة وثبت المصادر المراجع. أما المقدمة، فقد بينت فيها أهمية البحث، والدوافع التي أدت إلى الكتابة فيه. والمبحث الأول: تمهيد للدراسة، ويشتمل على مطلبين:

- **المطلب الأول:** تعريف مختصر بابن هشام تناولت فيه اسمه ولقبه وكنيته، ونسبه ومولده ونشأته، وأهم مصنفاته.
- **المطلب الثاني:** تعريف مختصر بابن هشام تناولت فيه اسمه ولقبه وكنيته، ونسبه ومولده ونشأته، وأهم مصنفاته.
- **المبحث الثاني:** "اعتراضات ابن هشام"، وقد قمت باستقصاء هذه الاعتراضات وتوثيقها من كتابيهما "مغنى اللبيب" و"أوضح المسالك.

ولم أجد -في حدود بحثي- من تحدّث عن اعتراضات ابن هشام -تحديدًا- على ابن النّاظم، أمّا الدّراسات التي تدور حول الاعتراضات فهي كثير جدًا، وكذلك الدراسات التي تدور حول ابن هشام وابن الناظم، ولا يكاد يكون هناك تشابه بين هذه الدراسة وتلك الدراسات، ومن ذلك ما يأتي:

- السيد، إيمان حسن (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، **اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن الكريم "دراسة ونقدية"**، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات المتحدة. وقد تناولت هذه الدراسة في مقدمتها ابن هشام: حياته وآثاره، ومعنى الاعتراضات، وتناولت في فصولها المسائل التي اعترض فيها ابن هشام على معربي القرآن الكريم، وقد توزعت تلك المسائل بحسب الأبواب النحوية. ويبدو أنّ أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه، لكن لم أجد فيه إشارة إلى تاريخها أو إلى الجامعة التي نوقشت فيها.
- الشاعر، موسى حسن، (٢٠٠٦)، من اعتراضات ابن هشام الأنصاري على أبي حيان الأندلسي، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد ٢٢، العدد (٢-١).
- ودّاني، غريب بن ياسين رشد، ماجستير، (١٤٢٦هـ/١٤٢٧هـ)، **اعتراضات الأزهري على النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح**، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. تضمنت الرسالة في تمهيدها ترجمة موجزة لابن هشام والأزهري والتعريف بكتاب التصريح، أمّا فصول الرسالة، فدارت حول المسائل التي اعترض فيها الأزهري على ابن هشام، وقد جاءت تلك المسائل موزعة على حسب ورودها في الألفية.
- زهران، عواطف محمد، دكتوراه، (١٩٩٩م)، **اعتراضات ابن هشام على النحاة في كتابه مغني اللبيب**، عواطف محمد زهران، كلية اللغة الربية، جامعة الأزهر.

وحدود هذه الدراسة عند اعتراضات ابن هشام على ابن الناظم، وسيكون المنهج المتبع فيها -في الغالب- على النحو الآتي:

١- بيان رأي ابن الناظم فيها.

٢- اعتراض ابن هشام عليه.

٣- مناقشة الاعتراض.

٤- بيان موقف النحويين من كلا الشيخين.

٥- اختتام المسألة بإبداء الرأي فيها.

الخاتمة: تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

ثبت المصادر والمراجع: تضمن أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

وبعد، فهذه الدراسة حصيلة جهد طويل، أسأل الله تعالى أن يثيبني عليها، وأن يكتب لها التوفيق والسداد؛ إنَّه سميع مجيب.

التمهيد:

١- **ترجمة ابن هشام** (السيوطي، د. ت، ٦٨/٢، الزركلي، ١٩٩٥، ١٤٧/٤):

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، يكنى بأبي محمد ويلقب بجمال الدين. ولد في القاهرة يوم السبت الخامس من شهر ذي القعدة عام ٧٠٨هـ. وقد كرس حياته لطلب العلم ودراسة النحو والأدب. أمّا وفاته، فكانت في ليلة الجمعة في الخامس من شهر ذي القعدة عام ٧٦١هـ.

تتلمذ على شيوخ عصره من أمثال: أبي بكر بن إسماعيل الزنكولي، وشهاب الدين بن المرحل وعمر بن علي الفاكهاني وعلي بن عبد الكافي السبكي، وله مؤلفات عدّه لعل أشهرها: شرح شذور الذهب وشرح قطر الندي، وتلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك، وغيرها من الكتب والمؤلفات المطبوعة والمخطوطة والمفقودة.

٢- **ترجمة ابن الناظم** (السيوطي، د. ت، ٢٢٥/١، الصفدي، ١٣٩٤، ٢٠٤/١، كحالة، د. ت، ٢٩٣/١١، بروكلمان، ١٩٨٣، ٢٠٤/١):

هو محمد بن محمد بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي، أبو عبد الله بدر الدين، وقيل هو محمد بن مالك بن محمد الطائي الجيائي. نشأ في دمشق وفيها تلقى علومه وأقام في بعلبك بعض الوقت ثم عاد إلى دمشق بعد وفاة والده. وقد أغفل المؤرخون مكان ولادته؛ كما أغفلوا تاريخ ولادته. وذكر بعضهم أنه ولد حوالي سنة ٦٤٠هـ أو بعدها بقليل، وأما وفاته فكانت بدمشق يوم الأحد الثامن من محرم سنة ٦٨٦هـ ودفن بمقبرة الصغير.

لم يتتلمذ على أحد من علماء عصره سوى والده محمد بن عبد الله بن مالك وكان له الأثر الأكبر في تحصيل العلوم والإمامة فيها وربما درس عند غيره لكن لم تذكر كتب التراجم أحد غير والده، له مؤلفات عدّة منها المطبوع ومنها المخطوط والمفقود.

المبحث الثاني: اعتراضات ابن هشام على ابن الناظم

- **المسألة الأولى:**

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص:٤٣): "أما إذا نصب الياء الحرف، أعني (إنّ) أو إحدى أخواتها، ففيه تفصيل، فإن الناصب إن كان (ليت)، وجب إلحاق النون، نحو: (يا ليتني كنت معهم)، ولم تترك إلّا فيما ندر من نحو قوله (الطائي، زيد الخيل، د.ت، ص:١٣٧، وينظر: سيبويه، ١٤٠٨، ١/ ١٠٦، والمبــــرد، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ٢٥٠/١، البغــــدادي، ١٤٠٣هـ- ١٤٠٩هـ، ٤٤٦/٢، ٤٥٤):

كمنية جابرٍ إذ قال ليتي ... أصادفه وأفقد بعض مالي[1]

وإن كان (لعلّ)، فالوجه تجردها من النون، نحو قوله تعالى: ﴿لعلّي أطلعُ إلى إلهِ مُوسَى﴾، وقوله تعالى: ﴿لعلّي أبلغ الأسباب﴾، ولا تلحقها النون إلا في الضرورة، كقوله (ابن الناظم، د. ت، ص: ٢٦، ابن منظور، ١٤١٠، ص:٣٥٥٦ (قدم)، العيني، ١٢٩٩، ١/٣٥٠):

فَقُلْتُ: أَعِيْرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي ... أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ[2]

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ١/١٢٠): "وأما ليت، فنحو: ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ وأما قوله: فيا ليتي إذا مَا كَانَ ذَاكُم (الأزهري، د.ت، ١/١١١، والعيني، ١٢٩٩، ١/٣٦٥)، فضرورة عند سيبويه (سيبويه، ١٤٠٨، ٢/٣٧٠)، وقال الفراء (العكبري، ١٤١٦، ١/٢١٩): يجوز "ليتني" و"ليتي".

وإنْ نصبها "لعل"، فالحذف نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ أكثر من الإثبات، كقوله: (الأزهري، د. ت، ١/١١١، البغدادي، ١٤٠٣هـ-١٤٠٩هـ، ١/١٩٥، والعيني، ١٢٩٩، ٣/٣٦٩): (أريني جوادًا مات هُزْلًا لعلني)[3]، وهو أكثر من (ليتي)، وغلط ابن الناظم فجعل (ليتي) نادرًا، و"لعلني" ضرورة".

الدراسة:

وجه اعتراض ابن هشام أن "ليتي" بحذف نون الوقاية أقلّ من "ليتني" ولا يأخذ حكم النادر كما ذكره ابن الناظم، وما ذكره ابن هشام هو رأي النحاة وصريح عباراتهم (ابن عقيل، ١٤١١هـ، ١/٩٩، السيوطي١٤٠٧، ١/٦٤)، ماعدا ابن الصائغ، فقد تابع ابن الناظم في القول بالندرة (الحريري، ١٤١٢، ٢/٥٤٧).

قال سيبويه (سيبويه، ١٤٠٨، ٢/٣٧٠): "قد قال الشعراء: ليتى إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربى، والمضمَر منصوب. قال الشاعر زيد الخليل:

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتي ... أُصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالِي".

وقال ابن السراج (ابن السراج، ١٤٠٨، ١/٢٥٩): "وليتني أكثر من ليتي ولعلى أكثر من لعلني"، وقال العكبري (العكبري، ١٤١٦، ١/٢١٩): "وأما ليتي، فضعيفة في القياس قليل في الاستعمال؛ لأن النون إذا لم تثبت توالت أشياء مستقلة وهي الياء وكسرة التاء والياء بعدها".

وقال الفراء: (المرادي، ١٩٧٥، ١/٣٨١) "يجوز ليتني وليتي، وظاهر هذا جوازه في الاختيار".

(١) البيت من الوافر وهو لزيد الخيل الطائي.
(٢) لم يعرف قائله، ويُروى: أعيروني القدوم.
(٣) شطر بيت نُسب إلى حطائط ابن أخي الأسود بن يعفر، ونسب إلى حاتم الطائي.

"ويتلخص مما سبق أن ليتي فيها خلاف؛ فسيبويه يرى أنها ضرورة في الشعر وتابعه آخرون، والفرّاء يرى الجواز في ليتني وليتي، وابن مالك وابنه يريان أن ليتي بالحذف نادرًا" ويرى ابن هشام أن الحكم بالندرة غلط بل يقال: ليتني أكثر وليتي أقل وهو الأغلب عند النحاة في عباراتهم.

ووجه اعتراض ابن هشام على قول ابن الناظم في لعل بأن النون لا تلحقها إلا ضرورة ـ أن ذلك داخل في الأكثر وليس للضرورة، وقد خالف ابن الناظم والده في ذلك؛ لأن ابن مالك والأكثرين يرون أن الأكثر لعلي بلا نون والأقل لعلني وليس من باب الضرورة.

قال ابن مالك في الكافية (ابن مالك، ١٤٠٢، ١/٢٢٦):

مخيرًا منه وتجريد لعل .... أولى ومن لعلني ليتي أقل

وقال في الشرح "وإن كان ناصبه" إن أو إحدى أخواتها جاز حذف النون ويقل مع ليت ويكثر مع لعل. قال ابن الأنباري في الإنصاف (الأنباري، ١٤٠٧هـ، ١/١٨٣) "وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز في سائر أخواتها، فلا يكاد يقال "لَعَلَّنِي" كما يقال "إِنَّنِي، وكأَنَّنِي، ولكنَّنِي، ولَيْتَنِي" إلا أن يجيء ذلك قليلًا، كما قال عروة بن الوَرْد (الأنباري، ١٤٠٧هـ، ١/١٨٣):

دَعِينِي أطوفْ في البلاد لَعَلَّنِي ... أُفِيد غِنًى فيه لذي الحَقِّ مَحْملُ

وذلك قليل".

ومما سبق أرى أن قول ابن الناظم أن "ليتي" بالحذف نادراً لا تبلغ درجة الغلط وأن اعتراض ابن هشام وجيه من حيث أنه لا يحكم بالندرة؛ لأن حكم النادر مختلف عن الأقل؛ فالنادر درجة من القليل إلا أنه أقل درجات القلة، والأقل أكثر من النادر وأقل من الأكثر.

وأما قول ابن الناظم إن النون لا تلحق لعل إلا ضرورة فرأى تفرد به ولم يتابع عليه فيما تتبعت من أراء النحاة إلا ابن الصائغ في شرحه لملحة الإعراب للحريري (الحريري، ١٤١٢هـ، ٢/٥٤٦) قال: "الضّرب الثّاني: أما الأقيسُ فيه ثبات النّون، والأحسنُ حذفها؛ وهي (لَعَلَّ)؛ لأنّ القُرآن العظيم جاء بحذفها من نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾، وقد أُلحقت النّون في ضرورة الشّعر، كقول الشّاعر:(ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/١٣٧، وابن الناظم، د. ت، ص:٦٦، والأنصاري، ١٤٠٦هـ، ص:١٠٥، والعيني، ١٢٩٩، ١/٣٥٠)

فَقُلْتُ: أَعِيْرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي ... أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ

والراجح ما ذكره ابن هشام من أن (لعلّ) بالنون أقلّ، وليست للضرورة؛ لكثرة القائلين به من النحاة.

المسألة الثانية:

قال ابن الناظم: (ابن الناظم، د. ت، ص:٤٤): "وأما (لدن) فالأكثر فيها إلحاق النون، وقد لا تلحق، كقراءة نافع (من لدني عذرًا) وكذا قرأ أبو بكر، إلا أنّه أشم ضمة الدّال. وأما (قد)، و(قط) فخلاف (لدن)؛ لأن قدي، وقطي في كلامهم أكثر من قدني، وقطني".

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ١/١٢٦): "وإن خفضها مضاف، فإن كان (لدن) أو (قط) أو (قد)، فالغالب الإثبات. ويجوز الحذف فيه قليلا، ولا يختص بالضرورة، خلافًا لسيبويه، وغلط ابن الناظم، فجعل الحذف في "قد، وقط" أعرف من الإثبات، ومثالهما: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾، قرئ مشددا ومخفّفًا، وفي حديث النار: "قَطْنِي قَطْنِي" و"قَطِي قطي".

الدراسة:

وجه اعتراض ابن هشام أن (قدني) و(قطني) الغالب فيها الإثبات للنون وليس الحذف كما ذهب إليه ابن الناظم، وقد اختلفت عبارات النحاة في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنّ الحذف غير شاذ ولكنه قليل، وهو قول ابن مالك في الألفية وابن عقيل (ابن عقيل، ١٤١١هـ، ١/١١٥) في شرحه عليها.

قال سيبويه (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ٢/٣٧١)، وقد يقولون في الشعر: قطي وقدي شبَّهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد، وقال في موضع آخر: "وقد جاء في الشعر: قطِي وقَدي. فأمّا الكلام فلا بدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر، فقال قدِي، شبَّهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد. قال الشاعر (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ٢/٣٧١، الأزهري، د. ت، ١/١١٢، وابن عقيل، ١٤١١هـ، ١/١١٥، والأشموني، د. ت، ١/٥٧، ٦٢):

قدْني مِن نَصر الخُبيبَين قدِي ... ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلحدِ"

وقال الأعلم (ابن عقيل، ١٤١١هـ، ١/١١٦)[٤]: "وإثباتها النون في (قد) و(قط) هو المستعمل؛ لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة (مِنْ) و(عن)، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء لئلا يغير أخرهما عن السكون.

وقال الجوهري (الجوهري، ١٤٠٤، ٢/٥٢٣): "وأما قولهم: (قدني) بمعنى (حسبك)، فهو اسم، وتقول: قدي وقدني أيضاً بالنون، على غير قياس لأن هذه النون إنما تزاد في الأفعال وقايةً لها مثل ضربني وشتمني.

وخالف ابن بري (ابن منظور، ١٤١٠هـ، ٣/٣٤٧) الجوهري فقال: "وهَمَ الْجَوْهَرِيُّ فِي قَوْلِهِ إن النُّونَ فِي قَوْلِهِ قَدْني زِيدَتْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وجعَل نُونَ الوقايَةِ مَخْصُوصَةً بِالْفِعْلِ لَا غَيْرَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وإنما تُزَادُ وِقايَةً لِحَرَكَةٍ أَو سُكُونٍ فِي فِعْلٍ أَو حَرْفٍ، كَقَوْلِكَ فِي مِنْ وعَنْ إذا أَضفتهما إِلى

(٤) ينظر: حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

نَفْسِكَ: (مِنِّي) و(عَنِّي)، فَزِدْتَ نُونَ الْوِقَايَةِ لِتَبْقَى نُونُ (مِنْ) وَ(عَنْ) عَلَى سُكُونِهَا، وَكَذَلِكَ فِي (قَدْ) وَ(قَطْ) تَقُولُ: (قَدْنِي) وَ(قَطْنِي) فَتَزِيدُ نُونَ الْوِقَايَةِ لِتَبْقَى الدَّالُ وَالطَّاءُ عَلَى سُكُونِهِمَا".

ومما سبق أرى أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام صوابٌ، وابن الناظم مخالف في قوله للنحاة الذين أجمعوا على أنّ الإثبات أكثر من الحذف، ومنهم والده في الألفية ولم أجد من وافقه في رأيه ولعله عكس ذلك خطأً؛ لأنه عالم جليل، ولا يفوته الوقوف على أقوال النحاة قبله.

المسألة الثالثة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص:٩٠): "قد يتعدد الخبر، فيكون المبتدأ الواحد له خبران فصاعدًا، وذلك في الكلام على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه العطف، وقسم يجب فيه ترك العطف، وقسم يجوز فيه الأمران، فالأول: ما تعدد لتعدد ما هو له، إمّا حقيقة، نحو: بنوك، كاتب، وصانع، وفقيه، قال الشاعر (الأنباري، ١٤٠٧هـ، ١/٣٢٠، وابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/٣٢٦، والأنصاري، ١٩٨٠، ١/٢٢٤):

يداك يدٌ خيرُها يُرتجى ... وأخرى لأعدائها غائظة"

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ١/٢٢٤): "وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله:

يداك يدٌ خيرُها يُرتجى ... وأخرى لأعدائها غائظة

لأن "يداك" في قوة مبتدأين لكل منهما خبر، ومن نحو قولهم: "الرمان حلو حامض"؛ لأنهما بمعنى خبر واحد، أي: مُزٌّ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح، وأن يتوسط المبتدأ بينهما، ومن نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ﴾؛ لأن الثاني تابع له".

الدراسة:

أنشد ابن الناظم البيت للدلالة على تعدد الخبر لمبتدأ واحد؛ لأنه يعتقد أن "يداك" الواقع مبتدأ، هو واحد في اللفظ، وإن كان في المعنى متعددًا، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان، وأراد المؤلف أن يبيّن خطأه في ذلك، ووجه تخطئته: أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحدًا في اللفظ والمعنى معًا، وكان الخبر متعددًا في اللفظ والمعنى أيضا، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبرًا عن ذلك المبتدأ، ويصح حمله وحده عليه، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها، فأما إذا كان الخبر متعددًا في اللفظ لا غير، كما في قولهم: "الرمان حلو حامض"، أو عطف ثانيهما على أولهما، نحو: "إبراهيم كاتب وشاعر" فإنّه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء، وأخيرا: بقي أن نعلم أن التعدد في الشاهد، من باب التعدد المطلق.

ومثل هذا الشاهد: قول الأحوص:

ثنتان لا أصبو لوصلهما ... عرس الخليل وجارة الجنب

وقول الآخر:

كفّاك كف ما تليق درهما ... جودا، وأخرى تعطِ بالسيف الدّما

واختلف النحاة في جواز تعدد الخبر إذا كان المبتدأ واحدًا في اللفظ والمعنى، والخبر أيضًا متعددًا في اللفظ والمعنى بحيث يصلح كلّ واحد من الخبرين لأن يكون خبرًا عن ذلك المبتدأ، ويصح حمله وحده عليه، وهو يفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها، كما في قولهم: الرمان حلو حامض "أو عطف ثانيهما على أولهما نحو": إبراهيم كاتب وشاعر.

وابن هشام مخالف في ذلك لابن مالك كما جاء في التسهيل (ابن مالك، ١٤١٠، ١/٣٢٦)" والثاني أن يتعدد لفظًا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة، كقولك "بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب، ومنه قول الشاعر(٥):

يداك يد خيرها يرتجى .... وأخرى لأعدائها غائظة

وهو بخلاف ما ذكره أبو حيان في شرحه للتسهيل، إذ قال (الأندلسي، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠، ٤/٨٨): "وقوله ولا ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة، مثاله: بنو زيد فقيه وشاعر وكاتب، وقول الشاعر:

يداك يد خيرها يرتجي.... وأخرى لأعدائها غائظة

ولا تستعمل هذه الأخبار إلّا بحرف العطف".

واعترض الأشموني على ابن هشام لتخطئته ابن الناظم، فقال (الأشموني، د. ت، ١/٢١٥): "قلت وفي الاعتراض نظر".

وأما الثاني فهو أن كون (يداك) ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه –بحسب اللفظ– مبتدأ واحدًا؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدًا أو متعددًا إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فيه.

وممن ذهب إلى رأي ابن الناظم الشاطبي في شرحه على الألفية (الشاطبي، ١٤٢٨هـ، ٢/١٢٧)، والأزهري في التصريح (الأزهري، د. ت، ١/٢٣٢).

ومما سبق يتبين أن المسألة خلافية، وفي تخطئة ابن هشام لابن الناظم نظر من جهة أن ابن الناظم ليس منفردًا بهذا القول، وكلا العالمين له رأيه الذي يعتد به.

(٥) سبق تخريجه.

المسألة الرابعة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص:١٣١): "أن (لو) كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقًا﴾، وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين (أن) الخفيفة، وبين الفعل بـ (لو) وإلى ذلك أشار ابن الناظم بقوله: وقليل ذكر لو".

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ١/٣٦١): "ولم يذكر (لو) في الفواصل إلا قليل من النحويين، وقول ابن الناظم: (إن الفصل بها قليل) وَهْمٌ منه على أبيه".

الدراسة:

وجه اعتراض ابن هشام والحكم على ابن الناظم بالوهم قوله أنّ الفصل بـ(لو) قليل وهو ما لم يقل به ابن الناظم بل ذكر أن أكثر النحويين لم يذكروا لو في الفواصل، ولم يقل: إن الفصل بها قليل.

ولذلك جاء رد الأزهري صريحاً لما ذكره ابن هشام، معتذرًا له باختلاف النسخة التي بنى عليها حكمه، فقال(الأزهري، د. ت،١/٣٣٢): "كأن الموضح –ابن هشام– وقع له النسخة التي فيها (وربما فصلت بـ "لو" فاعترض عليها؛ وإلا فالذي قاله ابن الناظم في غالب النسخ ما نصه (وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بـ "أن" المخففة وبين الفعل بـ لو "وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وقليل ذكر لو".

قال الشاطبي في شرحه على الألفية (الشاطبي، ١٤٢٨هـ، ٢/٤٠٧): "وهذا الذي قاله صحيح محتمل، وهو الأولى؛ إذ لو أراد الأول لقال: وقليل فصل "لو" أو ما يعطي هذا المعنى فإنما أراد قليل ذكرها في الفواصل ... ".

ومما سبق يتبين أن ابن الناظم موافق لوالده في أن الفصل بـ لو كثير، والذي ذكر ذلك من النحويين قليل، ولعلّ ابن هشام لم يقف على النسخ الأخرى لشرح ابن الناظم، ورده إنما كان على النسخة التي فيها (وربما فصلت بـ لو)، فيكون توهيمه لابن الناظم وجيها، فهو يقصد بقوله "ربما" التقليل وأما إن كان رده على النسخ التي بين أيدينا، فتوهميه لابن الناظم مردود بكلام شراح الألفية".

المسألة الخامسة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص٢٧٨): "أي مما لازم الإضافة إلى المضمر: (وحدك، ولبيك) بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة، و(دواليك) بمعنى: إدالة لك بعد إدالة، و(سعديك) بمعنى: إسعادًا لك بعد إسعادٍ، و(حنانيك) بمعنى: تحننا عليك بعد تحنن، وهذاذيك، بمعنى: إسراعًا إليك بعد إسراع، ولا يضاف شيء من هذه الأسماء إلى ظاهر إلّا فيما ندر من قول الشاعر

(سيبويه، ١٤٠٨هـ، ٣٥٢/١، الأزهري، د. ت، ٣٨/٣، والبغدادي، ١٤٠٤هـ- ١٤٠٩هـ، ٢٦٨/١، والعيني، ١٢٩٩هـ، ٣٨١/٣):

دعوت لما نابني مسورًا ... فلبي فلبي يدي مسور

أنشده سيبويه، لأنّ يونس ذهب إلى أن (لبيك)، وأخواته أسماء مفردة، وأنّه في الأصل (لبى) على وزن فعلى، فقلبت ألفه ياء لإضافته إلى المضمر، تشبيهًا لها بألف (إلى)، و(على)، و(لدى)، فاستدل سيبويه بهذا البيت على أن (لبيك) مثنى اللفظِ، وليس مفردًا؛ لبقاء يائه مضافًا إلى الظاهر، في قوله:

فلبى فلبي يدي مسور

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ١٠٣/٣): "وشذت إضافة (لبي) إلى ضمير الغائب؛ في نحو قولك(البغدادي، ١٤٠٣هـ-١٤٠٩هـ ٢/ ٩٣؛ والشنقيطي،١٤١٤هـ، ٣/ ٦٨؛ والأزهري، د.ت ٢/ ٣٨؛ وابن منظور، ١٤١٠هـ، ١/ ٧٣١ "لبب"، ١٣/ ٦٤ "بين"؛ والعيني،١٢٩٩هـ، ٣/ ٣٨٣):

لقلت لبيه لمن يدعوني

وإلى الظاهر في نحو قوله:

فلبى فلبى يدي مسور ....

وفيه رد على يونس في زعمه أنه مفرد؛ وأصله (لبا)؛ فقلبت ألفه ياء؛ لأجل الضمير، كما في (لديك) و(عليك)، وقول ابن الناظم: إن خلاف يونس في (لبيك) وأخواته وهم".

الدراسة:

وجه اعتراض ابن هشام أن أخوات (لبى) ليست مفردة كما ذكر ذلك ابن الناظم ونسبه إلى يونس، وهو ما لم يقل به النحاة؛ إذ إن اعتماد النحاة على ما نقله سيبويه عن يونس حيث قال(سيبويه، ١٤٠٨هـ، ٣٥٢/١): وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقوله: (عليك) وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك، فمذهب سيبويه أن (لبيك) وأخواتها مصادر مثناه ومعناها التكثير، وذهب يونس إلى أن (لبيك) اسم مفرد مقصور أصله (لبى)، قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في (على) و(إلى)، ورد عليه سيبويه: لو كان كذلك، لما قلبت في الظاهر كما في قوله:

فلبى فلبى يدي مسور ....

واعتمد ابن هشام على رأي سيبويه، فهو لم يذكر أن يونس خالف في أخوات لبى بل خلافه في لبى وحده، وقد تبع ابن هشام في ذلك الأشموني (الأشموني، د. ت، ١٤٣/٢) والصبان (الصبان، د. ت، ٣٧٩/٢)، ولعلّ ابن الناظم فاته التمحيص والتدقيق في هذه المسألة، أو أنه رأي أن مذهب

يونس في لبى هو رأيه في أخواتها، وقال ابن يعيش (ابن يعيش، د. ت، ٢٩١/١): "وأما لبيك وسعديك فهما مثنيان، ولا يفرد منهما شيء" فيفهم من كلامه أن (سعديك) في إفرادها خلاف، وإلا لما نفى ذلك.

ومما سبق أرى أن توجيه ابن هشام لابن الناظم يؤيد ما نقله سيبويه وغيره من النحاة، ولم أجد من ذهب إلى قول ابن الناظم سوى ما نقلت عن ابن يعيش، وقد يكون –أيضاً– خطأ منه أو وهم.

المسألة السادسة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص/٣١٨): "ومما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرها الفاعل بالإضافة، نحو: (طاهر القلب جميل الظاهر) تقديره: طاهر قلبه، جميل ظاهره. فإن ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل إلا إن أُمن اللبس، فقد يجوز على ضعف في الكلام وقلة، نحو: زيد كاتب الأب، يريد: كاتب أبوه. وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة، وتمييزها عما عداها؛ لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه. وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف؛ فلذلك لم أعول في تعريفها على استحسان إضافتها إلى الفاعل".

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ٢١٨/٣) :"الصفة التي استحسن فيها أن تضاف؛ لما هو فاعل في المعنى، كـ: (حسن الوجه)، و(نقي الثغر)، و(طاهر العرض). فخرج نحو: "زيد ضارب أبوه" فإن إضافة الوصف فيه، إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا توهم الإضافة إلى المفعول؛ ونحو: "زيد كاتب أبوه"؛ فإن إضافة الوصف فيه، وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس؛ لكنها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها؛ حتى يقدر تحويل إسنادها عنه، إلى ضمير موصوفها؛ بدليلين: أحدهما: أنّه لو لم يُقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه. والثاني: أنهم يؤنثون الصفة في نحو: "هند حسنة الوجه"؛ فلهذا حسن أن يقال: (زيد حسن الوجه)؛ لأنه من حسن وجهه حسن أن يسند "الحسن" إلى جملته مجازًا، وقبح أن يقال: "زيد كاتب الأب"؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه، إلا بمجاز بعيد. وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة، موقوف على النظر في معناها؛ لا على معرفة كونها صفة مشبهة؛ وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور؛ كما توهمه ابن الناظم".

الدراسة:

قال الأزهري (الأزهري، د. ت، ٤٧/٢) موضحاً محل الخلاف وسبب اعتراض ابن هشام: "تقرير الدور منه أن العلم بالصفة المشتق متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل، واستحسان إضافتها إلى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة، فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره أن الصفة المشبهة وإن كانت موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل، لكن استحسان

الإضافة إلى الفاعل ليس موقوفًا على معرفة كونها صفة مشبهة وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول إسنادها إلى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح، فيحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعل".

وقال الصبان (الصبان، د. ت، ٤/٣): "يعني أنه عابه بلزوم الدور، وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل، واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة في الدور، دفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم، بل إنما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح، فمتحسن حينئذ الإضافة، وقال الشاطبي(الشاطبي، ١٤٢٨هـ، ٣٩٢/٤): هذا ما عرف به وهو جائز غير أن فيه نظر وذلك أن جواز إضافة الصفة إلى فاعلها مبني على كونها صفة مشبهة لأنّها لا تضاف إليه إلا بعد تحقق ذلك عند المتكلم، وذلك بالفارق بين اسم الفاعل وبينها الذي هو وغيره من كونها بمعنى الثبوت الحالي تحقيقًا أو تقديرًا وهما الفارق الأصلي. فإذا تقرّر أن الصفة المشبهة لا تضاف إلى فاعلها معنى مبني إلا بعد تحقق كونها صفه مشبهة، فتعريف كونها صفة مشبهة بجواز إضافتها إلى فاعلها دور فلا تتعرف أبدًا، وأيضًا فكل ما مثل به أن الإضافة فيه إلى الفاعل مستبقة، فيمكن أن يعتقد فيه القبول فتصير صفات مشبهة تستحسن فيها الإضافة إلى الفاعل فلا يستقيم إذا هذا التعريف لوجه".

قال الشاطبي (الشاطبي، ١٤٢٨هـ، ٣٩٢/٤) مرجحًا والجواب عنه: "أن الفارق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ما بيّنه الناظم في التعريف المذكور عنده، فهو المعتمد عنده دون غيره، وقد صرح بذلك في كتاب التسهيل، فقال: "وغيرها من اسم فاعل الفعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى. هذا ما قال وهو غير ما عرف له هنا، إلا أنّه شرط هنا أن تكون من لازم ولحاضر".

المسألة السابعة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص: ٣١٨):

"وسبق ما تعمل فيه مجتنب ... وكونه ذا سببية وجب

اسم الفاعل: لقوة شبهه بالفعل يعمل في متأخر ومتقدم، وفي سببي وأجنبي، والصفة المشبهة فرع على اسم الفاعل في العمل، فقصرت عنه، فلم تعمل في متقدم، ولا غير سببي. والمراد بالسببي: المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظًا، نحو: زيد حسن وجهه، أو معنى، نحو: حسن الوجه. هذا: بالنسبة إلى عملها فيما هو فاعل في المعنى، وأما غيره كالجار والمجرور، فإن الصفة تعمل فيه: متقدمًا عنها ومتأخرًا، وسببيًا وغير سببي. تقول: زيد بك فرح، كما تقول: فرح بك، وجذلان في دار عمرو، كما تقول: في داره".

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ٣/٢٢١): "الخامس: أنه يلزم كون معمولها سببيا، أي: متصلًا بضمير موصوفها إمّا لفظًا؛ نحو: "زيد حسن وجهه" وإما معنى؛ نحو: "زيد حسن الوجه"، أي: منه؛ وقيل: إن (أل) خلف عن المضاف إليه؛ وقول ابن الناظم: إن جواز نحو: (زيد بك فرح) مبطل؛ لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سببيًا مؤخرًا. مردود؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه لحق الشبه، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل؛ وكذا عملها في الحال، وفي التمييز، ونحو ذلك؛ بخلاف اسم الفاعل".

أي: مما تقدم فيه المعمول –وهو هنا "بك"– على الصفة، وهي "فرح" مع أنه غير سببي؛ لأنه ليس اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى الموصوف وهو "زيد".

مثال الحال: محمد حسن وجهه طلقه، ومثال التمييز: علي فصيح قولا.

الدراسة:

وجه اعتراض ابن هشام أن الصفة لا تعمل في الجار والمجرور متقدمًا عنها أو متأخرًا إلا لما فيها من معنى الفعل خلافًا لما ذكره ابن الناظم من أنها تعمل؛ لأنها في قوة اسم الفاعل. وممن ذهب إلى ذلك المبرد في المقتضب قال (المبرد، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، ٤/٣٠٢): "وتقول: زيد بك مأخوذ، وزيد عليك نازل، وزيد فيك راغبٌ، وزيد بك كفيل، وزيد إليك مائل، وزيد عنك محدث، لا يكون في جميع ذلك إلا الرفع؛ لأنه لا يكون شيء مما ذكرنا ظرفًا لزيد. لو قلت: زيد فيك، أو زيد عنك، أو زيد بك، لم يصلح؛ لأنّ (بك) إنما هي ظرف لـ(مأخوذ) و(عليك) ظرف لـ(نازل)؛ فاعتبر ما ورد عليك من هذا وشبهة بما ذكرت لك".

وفي الكشاف (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ١/٥٢٧): "فإن قلت: بم تعلق قوله: (في أنفسهم)؟ قلت: بقوله: (بليغًا) أي قل لهم قولاً بليغًا في أنفسهم، مؤثرًا في قلوبهم يغتمون به اغتمامًا، ويستشعرون منه الخوف استشعارًا، وهو التوعد بالقتل والاستئصال".

وقال العكبري (العكبري، ١٤١٦هـ، ١/١٠٤): "(في أنفسهم) يتعلق بقل لهم، وقيل: يتعلق ببليغًا، أي يبلغ في نفوسهم، وهو ضعيف، لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها».

وفي البحر (الأندلسي،١٤٢٠، ٣/٦٩١): "وتعليقه (في أنفسهم) بقوله: (بليغًا) لا يجوز على مذهب البصريين، لأن معمول الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف، لو قلت: هذا رجل ضارب زيدًا لم يجز أن تقول: هذا زيدًا رجل ضارب؛ لأن حق المعمول ألّا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت، لأنه تابع، والتابع لا يتقدم على المتبوع، وأجاز ذلك الكوفيون، أجازوا: هذا طعامك رجل يأكل".

وفي الخصائص (ابن جني، د. ت، ٣٩٣/٢): "وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح، ألا ترى أنك لا تجيز: هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا، لأنك تريد هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها؛ كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها. كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف نفسه لما لم يجز تقديم المضاف إليه عليه".

وممن ذهب إلى فساد قول ابن الناظم ابن القيم في إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك قال (ابن القيم، د. ت، ٥٥٧/١): والمشروط فيه السببية إنما هو معمولهما الذي اقتضته بحق الشبه باسم الفاعل، ولذلك كان إيراد نحو ((زيد بك فرح)) فاسدًا؛ لأن العامل في الجار والمجرور إنما هو معنى الفعل لا الشبه باسم الفاعل".

ومما سبق يترجح عندي ما ذهب إليه ابن هشام؛ لأن المشتقات العاملة في معمولهما إنما تعمل لشبهها بالفعل لا لشبهها لبعضها، وما ذهب إليه ابن الناظم خلاف ما عليه النحاة من حيث التوجيه الإعرابي في العامل في الجار والمجرور لكنه غير مردود، فقد قال به الكوفيون وغيرهم وإنما الصحيح المتوافق مع الشواهد والقواعد النحوية عدم تقدم معمول الصفة عليها كما مثل ابن الناظم بقوله: (زيد بك فرح).

المسألة الثامنة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص:٢٢٩): "أكثر ما يكون الجامد حالًا إذا كان مؤولًا بالمشتق، تأويلًا غير متكلف، كما إذا كان موصوفًا، كقوله تعالى: ﴿فتمثل لها بشرًا سويًا﴾، أو كان دالًا إما على سعر، نحو: بعت الشاء شاةً بدرهمٍ، وبعت البُرَّ قفيزًا بدرهم، وإما على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى في، وبايعته يدًا بيد، كأنك قلت: كلمته مشافهًا، وبايعته مناجزًا، وإما على تشبيه، نحو: كر زيد أسدًا، أي كر مثل أسد، ومنه قولهم: (وقع المصطرعان عدلي عير). وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل، وهي: أن تكون موصوفة، نحو: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾، وتسمى حالا موطئة، أو دالة على سعر، نحو: (بعته مُدًّا بكذا)، أو عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، أو طور واقع فيه تفضيل، نحو: "هذا بسرا أطيب منه رطبا" أو تكون نوعا لصاحبها، نحو: (هذا مالك ذهبا)، أو فرعا، نحو: "هذا حديدك خاتما" و: ﴿تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾، أو أصلًا له، نحو: (هذا خاتمك حديدًا) و: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾".

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ٤٠٤/١): "تنبيه: أكثر هذه الأنواع وقوعا مسألة التسعير، والمسائل الثلاث الأُول، وإلى ذلك يشير قوله:

ويكثر الجمود في سعر، وفي ... مُد تأوُّلا بلا تكلف

ويفهم منه أنها تقع جامدة في مواضع أخر بقلة، وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير، وقد بينتها كلها. وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق، وهو تكلف".

الدراسة:

اعتراض ابن هشام على قول ابن الناظم في التأويل بالمشتق في كل حال جامدة كما مثل في شرحه، وقال ((تأويلاً غير متكلف)).

وابن هشام في ذلك متابع لابن مالك كما في شرح التسهيل، إذ قال (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٣٢٥/٢): "كون الحال بلفظ مشتق، وبمعنى منتقل، كجئت راكبا وذهبت مسرعًا أكثر من كونه بلفظ جامد، أو معنى غير منتقل، لأن اللفظ المشتق الدال على معنى منتقل أكثر في الكلام مما ليس كذلك".

وممن ذهب إلى التأويل بالمشتق في المسائل التي ذكرها ابن الناظم بعض النحاة، كالشاطبي في شرح الألفية حيث قال (الشاطبي، ١٤٢٨هـ، ٤٢٩/٣): "ومنها أن يوصف الحال بصفة مشتقة كقولك: (رأيته رجلاً جميلاً) ومنه قوله تعالى: ﴿فتمثل لها بشراً سويًّا﴾، فالتأويل هنا قريب؛ لأن الصفة هي المقصودة، فكأن معنى (رأيته رجلًا جميلًا) و(تمثل لها سويًّا)" هي صفة البشر".

وقال ابن القيم في إرشاد السالك إلى حل ألفية بن مالك (ابن القيم، د. ت، ٤٠٤/١): "أما وقوعها جامدة غير مؤولة بالمشتق فقليل كالموطئة في قوله "فتمثل لها بشراً سوياً" وكقولهم خذ براً أطيب منه رطباً وكقوله: "أأسجد لمن خلقت طينًا".

وقال الأزهري في التصريح (الأزهري، د.ت، ٥٧٨/١) وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سوياً في صفة البشر، والثانية على معنى سرًّا، والثالثة على معنى معدودًا، والرابعة على معنى مطورًا، والخامسة على معنى منوعًا، والسادسة على معنى مفرغًا، والسابعة على معنى متأصلًا أو مصنوعًا".

ومما سبق أرى في تأويل جميع الحال الجامدة بالمشتق تكلف على رأي ابن مالك وابن هشام، فمن منع التأويل سلم من التكلف ومن جعلها كلها مؤولة، فلا يؤاخذ في ذلك كابن الناظم ومن تبعه.

المسألة التاسعة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص:٧٥): "والغالب في الحال أن تكون منتقلة مشتقة، أي: وصفًا غير ثابت، مأخوذًا من فعل مستعمل، وقد تكون وصفًا ثابتًا، وقد تكون جامدة، فتكون وصفًا ثابتًا إذا كانت مؤكدة، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الحقُّ مُصدقًا﴾، و(زيد أبوك عطوفًا)، أو كان عاملها دالًا على تجدد صاحبها، كقولهم: خلق الله الزرافة: يديها أطول من رجليها، ومنه قوله تعالى:

﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضَعيفًا﴾ وقوله تعالى: ﴿وهُوَ الذي أنزلَ إليكم الكِتابَ مُفَصلًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَيومَ أُبعثُ حيًّا﴾، وإذا لم يكن كذلك فلا بد من كونِها منتقلةً، لا تقول: جاء زيدٌ طويلًا، ولا جاءَ زيدٌ أبيضَ، ولا ما أشبه ذلك؛ لأنَّه بعيدٌ عنِ الإفادةِ".

قال ابن هشام (الأنصاري/١٩٨٠، ٢/٢٠٨): "وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل: إحداها: أن تكون مؤكدة، نحو: "زيد أبوك عطوفا" و: ﴿يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾، الثانية: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها، نحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها" فـ: "يديها": بدل بعض، و(أطول): حال ملازمة. الثالثة: نحو: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾، ونحو: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع، ووهم ابن الناظم فمثّل بـ (مفصلًا) في الآية للحال التي تجدد صاحبها".

الدراسة:

وجه اعتراض ابن هشام على ابن الناظم أنه مثّل بـ (مفصلًا) للحال في قوله تعالى: ﴿أنزل إليكم الكتاب مفصلاً﴾، ورأي ابن هشام أن الكتاب الذي هو صاحب الحال قديم فلا يمكن أن يكون حادثًا، قال في المغني(الأنصاري، ١٩٧٩، ص:٦٠٥) وهذا سهو منه فإن القرآن قد تم وأجاب عن ابن الناظم الدماميني في شرحه على المغني(الأزهري، د. ت، ٥٧٣/١)، فقال: والسهو إنما هو منه؛ إي من ابن هشام فإن الإنزال يقتضي الانتقال والقديم لا تقبلها وقال الشمني (الأزهري، د. ت، ٥٧٣/١): الجواب عن هذا أن (أنزل) الذي هو عامل في الحال، يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال، ولا يلزم من دلالته على تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها، على أن الذي يمتنع تجدده هو الكلام القائم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول.

ومما سبق يمكن الجمع بين القولين بما أورده صاحب ضياء السالك قال (النجار، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ٢٠٨/٢): (وأُجيب عن ابن الناظم أنه أراد بالكتاب اللفظ المقروء لا الصفة النفسية، ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصفه بالإنزال، ولا يتجه الوهم إلا إذا أريد أن الإنزال يدل على تجدد المُنْزَل وحدوثه وقت الإنزال)، وأرى أنّ الأخذ بقول ابن هشام هو الأحوط؛ تجنبًا للخوض في الآية.

المسألة العاشرة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص:٧٥): "وقد وضح من هذا أن المبتدأ إمّا ذو خبر، كزيد: من قولك: زيد عاذر، وإما وصف مسند إلى الفاعل، أو نائبه، كسار، ومكرم: من قولك: أسار هذان؟ وما مكرم العمران، فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر؛ لشدة شبهه بالفعل، ولذلك لا يحسن استعماله، ولا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل، وهو الاستفهام، أو النفي،

كما في قوله (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٢٦٩/١، وابن الناظم، د. ت، ص:١٠٦، الأنصاري، ١٩٨٠، ١٣٣/١، والأنصاري، ١٤٠٦هـ، ص:١٨١، والأزهري، د. ت، ١٥٧/١، والعيني، ١٢٩٩، ٥١٦/١):

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنًا ... إن يظعنوا فعجيبٌ عيش من قطنا

وقال الآخر (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٢٦٩/١، وابن الناظم، د. ت، ص:١٠٦، الأنصاري، ١٩٨٠، ١٣٤/١، والأنصاري، ١٤٠٦هـ، ص:١٨١، والأزهري، د. ت، ١٥٧/١، والعيني، ١٢٩٩، ٥١٢/١):

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطع

أمَّا إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي، كان الابتداء به قبيحًا، وهو جائز على قبحه.

ومن الشواهد عليه قول الشاعر (الأنصاري، ١٩٨٠، ١٩١/١الأنصاري، ١٤٠٦، ص:١٨٢، والأزهري، د. ت، ١٥٧/١، والعيني، ١٢٩٩هـ، ٥١٨/١):

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تك ملغيًا ... مقالة لهبي إذا الطيرُ مرَّت".

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ١٨٨/١): "ولا بد لوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام، نحو:

خليليَّ ما وافٍ بعهدِيَ أنتما

ونحو:

أقاطنٌ قوم سلمى أم نَوَوْا ظَعَنَا

خلافا للأخفش والكوفيين، ولا حجة لهم في نحو:

خبيرٌ بنو لهب فلا تك ملغيا

خلافًا للناظم وابنه، لجواز كون الوصف خبرا مقدما، وإنما صح الإخبار به عن الجمع لأنه على فعيل، فهو على حد: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾".

الدراسة:

تابع ابن الناظم والده في جواز الابتداء بالوصف دون اعتماد على نفي أو استفهام وهو رأي الكوفيين والأخفش (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٢٧٣/١، والأندلسي، ١٤٠٤هـ، ٢٧/٢، ابن عقيل، ١٤١١هـ، ١٩٢/١، والصبان، د. ت، ١٩٢/١)، واستدلوا بـ(خبير بنو لهب ...)، فـ (خبير) – عندهم– مبتدأ "وبنو" فاعل سد مسد الخبر.

ووجه اعتراض ابن هشام هو ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن (خبير) خبر مقدم و(بنو) مبتدأ، وقد ردَّ البصريون على من قال: إنَّه يشترط أن يتطابق المبتدأ والخبر في الإفراد والتثنية والجمع، وهنا لا تطابق بين (خبير) و(بنو).

والجواب أن (خبير) جاءت على زنة المصدر والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة كما في قوله تعالى: "والملائكة بعد ذلك ظهير" وفي هذا إبطال لحجة الكوفيين والأخفش ومن تابعهم كابن الناظم.

وابن الناظم وافق والده على ما ذكره في شرح التسهيل، إذ قال (ابن مالك، ١٤١٠، ٢٦٩/١): "وأشرت بقولي (ولا يجري ذلك المجرى باستحسان إلا أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر، إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فعل ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع ... إلخ".

وما ذهب إليه ابن هشام هو رأي جمهور النحاة، وهو الراجح في هذه المسألة عندي.

المسألة الحادية عشرة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص:٢٣٣): "كما جاز أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة، بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس. ولا يكون ذلك غالبًا إلا بمسوغ. فمن المسوغات: تقدم الحال عليه، كقولك: هذا قائمًا رجل، ونحوه ما أنشده سيبويه (سيبويه، ١٤٠٨، ١٢٣/٢):

وفي الجسم مني بينا لو علمته ... شحوب وإن تستشهدي العين تشهد

ومنها أن يتخصص، إمّا بوصف، كقوله تعالى: ﴿فيها يُفْرَقُ كُلّ أمرٍ حكيمٍ * أمرًا من عندنا﴾، وكقول الشاعر (ابن مالك، ١٤٠٢، ٧٣٧/٢، وابن عقيل، ١٤٠٠، ٢٥٩/٢، الأزهري، د. ت، ٣٧٦/١، العيني، ١٢٩٩، ١٤٩/٣):

نجيت يا رب نوحًا واستجبت له ... في فلكٍ ماخرٍ في اليم مشحونا

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ٢٦١/٢): "أو يكون مخصوصا إما بوصف، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾، وقول الشاعر:

نَجَّيت يا رب نوحًا واستجبت له ... في فُلْكٍ ماخِرٍ في اليمّ مشحونا

وليس منه: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾، خلافا للناظم وابنه".

الدراسة:

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (ابن مالك، ١٤٠٢، ٢/٧٣٧، الأنصاري، ١٤٠٩، ص:٣٢٧): "فمن مسوغات صاحب الحال تخصص بوصف كقولك "جاءني في رجل من قومك شاكياً" وكقراءة بعض القراء: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا﴾، وهو قوله في شرح التسهيل (ابن مالك، ١٤١٠، ٢/٣٣١) وتبعه ابنه في ذلك.

ف (أمرًا) -عندهم- حال من (أمر) الأول؛ لوصفه بـ(حكيم)، ويرى ابن هشام خلاف ذلك فـ(أمرًا) -عنده- منصوب بـ(أخص) محذوفًا، أو مفعولًا لأجله أو حال من (كل)، أو فاعل من (أنزلنا)، أو مفعوله.

وحجة ابن هشام أنه لا يتوافر مجيء الحال منه مع أنه مضاف إليه، قال في شرح شذور الذهب (الأنصاري، ١٤٠٩، ص:٣٢٧): "والثاني نحو: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا﴾ وأمرًا إذا أعرب حالًا، فصاحب الحال إمّا المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص، أمّا الأول فمن جهة العموم، وأمَّا الثاني فمن جهة الإضافة، وأمَّا المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص لوصفه بحكيم".

والمسألة فيها أقوال ذكرها النحاس في إعراب القرآن، فقال (النحاس، ١٤٢١، ٤/٨٣): "(أمرًا من عندنا) في نصبه خمسة أقوال، قال سعيد الأخفش: نصبه على الحال بمعنى أمرين، وقال محمد بن يزيد: نصبه نصب المصادر أي؛ إنا أنزلناه إنزالًا، والأمر مشتمل على الإخبار، وقال الجوهري هو حال من نكرة، وأجاز على هذا (هذا رجل مقبلًا)، وقال أبو إسحاق: (أمرًا) مصدر، والمعنى فيها يفرق فرقًا، بمعنى فرق، والقول الخامس أن معنى (يفرق) يؤمر يؤتمر، فصار مثل: هو يدعه شره".

ومما سبق تبين قول ابن هشام "وليس منه" ليس على إطلاقه، فهناك من يخالف رأيه من النحاة، وأرى أن المسألة خلافية لا يجزم فيها برأي.

المسألة الثانية عشرة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص:٩٠): "الثالث: ما تعدد لفظًا ومعنى، دون تعدد ما هو له، فهذا يجوز فيه الوجهان، نحو: هم سراة شعراء، وإن شئت قلت: هم سراة وشعراء، قال الله عز وجل: ﴿وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعال لما يريد﴾، وقال حميد بن ثور الهلالي (ابن ثور، حميد، ١٣٦٩، ص:١٠٥، والعيني، ١٢٩٩، ١/٥٦٢):

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي ... بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع

وقال الآخر (الأنصاري، ١٤٠٦، ص:٢٢٢، العيني، ١٢٩٩، ١/٥٥٧):

فكان ابن أختٍ له وابنما

ونحو قوله تعالى: ﴿صم وبكم في الظلمات﴾".

اعترض ابن هشام على استشهاد ابن الناظم بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ﴾؛ على تعدد الخبر، فقال (الأنصاري، ١٩٨٠، ١/٢٢٥): "لأن الثاني تابع له".

الدراسة:

رأى ابن هشام توهم ابن الناظم في الآية دليلًا على تعدد الخبر؛ لأن الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله، والأصل: (والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم، وبعضهم بكم)، فَحُذف المبتدآن وبقي خبراهما، فعطف أحدهما على الآخر.

قال في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (الأنصاري، ١٤٠٦، ص:٢١٣): "ولا يَسُوغُ العطف في هذا النوع من الأخبار، كما لا يسوغ في أجزاء الكلمة الواحدة، وعن أبي علي إجازته احتجاجًا بقوله:

لقيمُ بنُ لُقْمان من أُختِه ... فكانَ ابنَ أختٍ وإبنمَا

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾، قال العكبري (العكبري، ١٤٠٧، ١/٤٩٤): "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا﴾: مُبْتَدَأٌ، وَ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ﴾: الْخَبَرُ، مِثْلُ: حُلْوٌ حَامِضٌ، وَالْوَاوُ لَا تَمْنَعُ ذَلِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «صُمٌّ» خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: بَعْضُهُمْ صُمٌّ، وَبَعْضُهُمْ بُكْمٌ".

قال صاحب اللباب في علم الكتاب أبو سراج النعماني (الحنبلي، ١٤١٩، ٨/١٣٠): "ويجوز أن يكون «صمٌّ» خبر مبتدأ محذوف، والجملة خَبَرُ الأوّل، والتقدير: والذين كذَّبوا بعضهم صُمٌّ، وبعضهم بُكْمٌ".

وقال أبو البقاء: "﴿صُمٌّ وبُكْمٌ﴾ الخبر مثل: «حُلْوٌ حَامِضٌ»، والواو لا تمنع من ذلك، وهذا الذي قاله لا يجوز من وجهين:

أحدهما: أن ذلك إنما يكون إذا كان الخبرانِ في معنى خبر واحد، لأنهما في معنى:(مُزّ)، وهو أعْسَرُ يَسَرٌ بمعنى (أضْبَط)، وأمَّا هذان الخبرانِ فكل منهما مستقلٌّ بالفائدة.

والثاني: أن الواو لا تجوز في مثل هذا عند أبي عَلِيِّ الفارسي وهو وجه ضعيف".

والراجح عندي ما ذهب إليه ابن هشام من أن ذلك ليس من تعدد الخبر لدول الواو فأصبح كل مستقل بنفسه وهو ما يؤيده أقوال النحاة.

المسألة الثالثة عشرة:

قال ابن الناظم (ابن الناظم، د. ت، ص:١٧١): "وإذا بني فعل ما لم يسم فاعله من متعد إلى ثلاثة مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل، نحو: أرى زيدً أخاك مقيمًا، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق".

قال ابن هشام (الأنصاري، ١٩٨٠، ١٣٠/٢): "وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول؛ فنيابة الأول جائزة اتفاقا، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا؛ نقله الخضراوي، وابن الناظم، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلبس، نحو: "أَعلمْتُ زيدًا كبشَكَ سمينا".

قال معترضا على ابن الناظم في نقل الاتفاق على منع الثالث (الأنصاري، ١٩٨٠، ١٣٢/٢-١٣٣): "وقد تبين أن في النظم أمورًا، وهي:

١- حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: "كسا" حيث لا لبس.

٢- وعدم اشتراط كون الثاني من باب: "ظن" ليس جملة.

٣- إيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق؛ إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعلّ هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع".

الدراسة:

تبع ابن هشام ابن مالك (ابن مالك، ١٤١٠، ١٢٩/٢) في جواز نيابة المفعول الثالث إذا أمن اللبس، ولأن ابن مالك لم يشر إلى ذلك صراحة في ألفيته وجعله داخلا في الثاني. قال في التسهيل: "ويجوز أيضا أن يقال في أعلمت زيدا كبشك سمينا: أُعلم كبشك سمينا زيدا؛ لأن زيدا والكبش مستويان في المفعولية ومباينة الفاعلية فتساويا في قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يخل بفهم ولا يوقع في وهم".

قال الأزهري (الأزهري، د. ت، ٤٣٢/١): "والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلتبس" بغيره "نحو: أعلمت زيدًا كبشك سمينًا" فتقول: أعلم زيدا كبشك سمينا، قاله أبو حيان في النكت الحسان. وقال الشاطبي: أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول، وأجرى فيه الخلاف في الثاني، وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما، قال الشاطبي: وهو إلزام صحيح".

وإنما لم يذكر الناظم حكم الثالث؛ لأنه داخل في حكم الثاني، فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه، ويكون الصحيح فيه الجواز إن لم يلبس، وهو قضية كلام التسهيل.

وقال ناظر الجيش (ناظر الجيش، ١٤٢٨، ١٦٤/٤): "ثالثها: قد فهم من قول المصنف: (ولا تمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا). إلى آخره، أنه يجوز إقامة الثاني من باب أعلمت، وكذا الثالث إن أمن اللبس ولم تكن جملة أو شبهها، وأن الذي خالف في الثاني من باب ظننت مخالف أيضا في باب أعلمت، ويلزم عند المخالف إقامة الأول".

قال أيضًا (ناظر الجيش، ١٤٢٨، ١٦٣/٤): "وأما إقامة الثالث فالمفهوم من كلام المصنف جوازها؛ لأنه قال: "ولا تمتنع نيابة غير الأول من المفعولات)، وثالث أعلم تشمله هذه العبارة".

والراجح أن إقامة المفعول الثالث غير متفق على منعه، وإن ابن الناظم فهم ذلك من عدم ذكر والده له في نظم الألفية مع الإشارة إلى ذلك في التسهيل.

أهم نتائج البحث:

للبحث نتائج متعددة يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية:

أولًا: وجه اعتراض ابن هشام أن (ليتي) بحذف نون الوقاية أقل من (ليتني) ولا يأخذ حكم النادر كما ذكره ابن الناظم وما ذكره ابن هشام هو رأي النحاة وصريح عباراتهم، ووجه اعتراض ابن هشام على قول ابن الناظم في لعل بإن النون لا تلحقها إلا ضرورة أن ذلك داخل في الأكثر وليس للضرورة، وقد خالف ابن الناظم والدة في ذلك لأن ابن مالك والأكثرون يرون أن الأكثر (لعلي) بلا نون والأقل (لعلني)، وليس من باب الضرورة قال ابن مالك في الكافية.

وقد رأيت أن قول ابن الناظم أن (ليتي) بالحذف نادرًا لا تبلغ درجة الغلط وأن اعتراض ابن هشام وجيه من حيث أنه لا يحكم بالندرة؛ لأن حكم النادر مختلف عن الأقل، فالنادر درجة من القليل إلّا أنَّه أقلّ درجات القلة، والأقل أكثر من النادر، وأقل من الأكثر.

ثانيًا: وجه اعتراض ابن هشام أن (قدني) و(قطني) الغالب فيها الإثبات للنون وليس الحذف كما ذهب إليه ابن الناظم، وقد اختلفت عبارات النحاة في ذلك، وقد رأيت أن ما ذهب إليه ابن هشام كان صوابًا، وابن الناظم مخالف في قوله للنحاة الذين أجمعو على أن الإثبات أكثر من الحذف، ومنهم والده في الألفية، ولم أجد من وافقه في رأيه، ولعله عكس ذلك خطأ؛ لأنه عالم جليل، ولا يفوته الوقوف على أقوال النحاة قبله والله أعلم.

ثالثًا: رأى ابن الناظم أن الخبر يتعدد لمبتدأ واحد؛ لأنّه اعتقد أن (يداك) الواقع مبتدأ، هو واحد في اللفظ، وإن كان في المعنى متعددًا، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان وأراد المؤلف أن يبين خطأه في ذلك، ووجه تخطئته: أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحدًا في اللفظ والمعنى معًا، وكان الخبر متعددًا في اللفظ والمعنى أيضًا، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين؛ لأن يكون خبرا عن ذلك المبتدأ، ويصح حمله وحده عليه، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها، فأمّا إذا كان الخبر متعددًا في اللفظ فقط، كما في قولهم: "الرمان حلو حامض"، أو عطف ثانيهما على أولهما، نحو: "إبراهيم كاتب وشاعر" فإنَّه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء، وأخيرا: بقي أن نعلم أن التعدّد في الشاهد، من باب التعدد المطلق. وقد رأيت أن المسألة خلافية بين النحاة، وكان في تخطئة ابن هشام لابن الناظم نظر، من جهة أن ابن الناظم ليس منفردًا بهذا القول وكلا، من العالمين له رأيه الذي يعتد به.

رابعًا: رأى ابن الناظم أن أكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين (أن) الخفيفة، وبين الفعل بـ (لو) وإلى ذلك أشار بقوله: وقليل ذكر لو وقد تبين لي في نهاية المطاف أن ابن الناظم موافق لوالده في أن الفصل بـ لو كثير والذي ذكر ذلك من النحوين قليل ولعل ابن هشام لم يقف على النسخ الأخرى لشرح ابن الناظم ورده إنما كان على النسخة التي فيها وربما فصلت بـ لو. فيكون توهيمه لابن الناظم وجيها فهو يقصد بقوله (ربما) التقليل وإمّا إن كان رده على النسخ التي بين أيدينا فتوهميه لابن الناظم مردود بكلام شراح الألفية.

خامسًا: رأى ابن الناظم أن مما لازم الإضافة إلى المضمر: (وحدك، ولبيك) بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة، و(دواليك) بمعنى: إدالة لك بعد إدالة، و(سعديك) بمعنى: إسعادًا لك بعد إسعادٍ، و(حنانيك) بمعنى: تحننا عليك بعد تحنن، وهذاذيك، بمعنى: إسراعًا إليك بعد إسراع. ولا يضاف شيء من هذه الأسماء إلى ظاهر إلا فيما ندر.

ومن عرضِ وجهات نظر النحاة في هذا الباب رأيت أن توجيه ابن هشام لابن الناظم يؤيد ما نقله سيبويه وغيره من النحاة، ولم أجد من ذهب إلى قول ابن الناظم سوى ما نقلت عن ابن يعيش، وقد يكون خطأ –أيضًا– من ابن يعيش، ووهم.

سادسًا: رأى ابن الناظم أنه مما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرها الفاعل بالإضافة، نحو: (طاهر القلب جميل الظاهر) تقديره: طاهر قلبه جميل ظاهره، فإن ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل إلا إن أمن اللبس، فقد يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو: زيد كاتب الأب، يريد: كاتب أبوه. وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة، وتمييزها عما عداها، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه.

وقد رأى ابن هشام أن الصفة التي استحسن فيها أن تضاف؛ لما هو فاعل في المعنى، كـ"حسن الوجه"، و"نقي الثغر"، و"طاهر العرض"، فخرج نحو: "زيد ضارب أبوه" فإن إضافة الوصف فيه، إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا توهم الإضافة إلى المفعول؛ ونحو: "زيد كاتب أبوه"؛ فإن إضافة الوصف فيه، وإن كانت لا تمتنع؛ لعدم اللبس، لكنها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها؛ حتى يقدر تحويل إسنادها عنه، إلى ضمير موصوفها؛ بدليلين؛ أحدهما: أنّه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه، والثاني: أنهم يؤنثون الصفة في نحو: (هند حسنة الوجه)؛ فلهذا حسن أن يقال: (زيد حسن الوجه)؛ لأنه من حسن وجهه، حسن أن يسند (الحسن) إلى جملته مجازًا، وقبح أن يقال: "زيد كاتب الأب"؛ لأنّ من كتب أبوه، لا يحسن أن تسند الكتابة إليه، إلا بمجاز بعيد.

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة، موقوف على النظر في معناها؛ لا على معرفة كونها صفة مشبهة؛ وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور؛ كما توهمه ابن الناظم.

سابعًا: رأى ابن الناظم أن اسم الفاعل يعمل في متأخر ومتقدم، وفي سببي وأجنبي؛ لقوة شبهه بالفعل، أمّا الصفة المشبهة، ففرع على اسم الفاعل في العمل، فقصرت عنه، فلم تعمل في متقدم، ولا غير سببي. وقد رأى ابن هشام أنّه يلزم كون معمولها سببيًا؛ أي: متصلًا لفظًا بضمير موصوفها لفظا، نحو: "زيد حسن وجهه" أو معنى؛ نحو: "زيد حسن الوجه"، أي: منه؛ وقيل: إن "أل" خلف عن المضاف إليه، وقد اعترض ابن هشام بأن الصفة لا تعمل في الجار والمجرور متقدمًا عنه أو متأخرًا إلا لما فيها من معنى الفعل خلافًا لما ذكره ابن الناظم من أنّها تعمل؛ لأنها في قوة اسم الفاعل، وممن ذهب إلى ذلك المبرد في المقتضب، قال وتقول: زيد بك مأخوذ وزيد عليك نازل وزيد فيك راغبًا، وزيد بك كفيل، وزيد إليك مائل، وزيد عنك محدث لا يكون في جميع ذلك إلا الرفع؛ لأنه لا يكون شيء مما ذكرنا ظرفًا (لزيد)، لو قلت: زيد فيك، أو زيد عنك، أو زيد بك، لم يصلح؛ لأن (بك) إنما هي ظرف (لمأخوذ)، و(عليك) ظرف (لنازل)، فاعتبر ما ورد عليك من هذا وشبهة بما ذكرت لك منها أن معموله لا يكون إلا سببًا، أي متصلاً لضمير وصولها إمّا لفظًا، نحو: زيد حسنٌ وجههُ، وإما معنى، نحو: زيد حسنُ الوجه، أي: منه، ولا يكون إلّا مُؤخرًا، فلا يجوز (زيد وجههُ حسن)، والمراد يمحوها ما عملت فيه بحق الشبه، وقد ترجح عندي ما ذهب إليه ابن هشام؛ لأنّ المشتقات العاملة في معمولهما إنما تعمل لشبهها بالفعل لا لشبهها لبعضها، وما ذهب إليه ابن الناظم خلاف لما عليه النحاة من حيث التوجيه الإعرابي في العامل في الجار والمجرور، لكنه غير مردود، فقد قال به الكوفيون وغيرهم، وإنما الصحيح المتوافق مع الشواهد والقواعد النحوية عدم تقدم معمول الصفة عليها، كما مثل ابن الناظم بقوله (زيد بك فرح).

ثامنًا: رأى ابن الناظم أن أكثر ما يكون الجامد حالًا إذا كان مؤولًا بالمشتق، تأويلًا غير متكلف. كما إذا كان موصوفًا، كقوله تعالى: ﴿فتمثل لها بشرًا سويًا﴾، أو كان دالًا إما على سعر، نحو: بعت الشاء شاةً بدرهمٍ، وبعت البر قفيزًا بدرهم، وإمّا على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى في، وبايعته يدًا بيد، وقد اعتراض ابن هشام على قول ابن الناظم في التأويل بالمشتق كل حال جامدة كما مثل في شرحه وقال (تأويلًا غير متكلف)، وابن هشام في ذلك متابع لابن مالك كما في شرح التسهيل، وقد رأيت أن تأويل جميع الحال الجامدة بالمشتق تكلف على رأي ابن مالك وابن هشام، فمن منع التأويل سلم من التكلف ومن جعلها كلها مؤولة فلا يؤاخذ في ذلك كابن الناظم ومن تبعه.

تاسعًا: رأى ابن الناظم أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة مشتقة، أي: وصفًا غير ثابت، مأخوذًا من فعل مستعمل. وقد تكون وصفًا ثابتًا، وقد تكون جامدة، فتكون وصفًا ثابتًا إذا كانت مؤكدة، وإذا

لم يكن كذلك فلابد من كونها منتقلة. وقد اعترض ابن هشام على ابن الناظم أنه مثل بمفصلًا للحال في قوله تعالى: ﴿أنزل إليكم الكتاب مفصلًا﴾، وقد رأي ابن هشام أن الكتاب الذي هو صاحب الحال قديم، فلا يمكن أن يكون حادثًا، فما قاله ابن الناظم سهو منه؛ فانّ القرآن قد تم. وأجاب الدماميني عن ابن الناظم، فقال: والسهو إنما هو منه، إي من ابن هشام؛ فإن الإنزال يقتضي الانتقال والقديم، لا تقبلها. ومما سبق يمكن الجمع بين القولين بما أورده صاحب ضياء السالك قال: (وأجيب عن ابن الناظم أنه أراد بالكتاب اللفظ المقروء، لا الصفة النفسية ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصفه بالإنزال، ولا يتجه الوهم إلا إذا أريد أن الإنزال يدل على تجدد المنزل وحدوثه وقت الإنزال، وأري أنّ الأخذ بقول ابن هشام هو الأحوط؛ تجنبًا للخوض في الآية.

المصادر

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د. ت)، **الخصائص**، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
- ابن السّرّاج، (١٤٠٨هـ)، **الأصول في النّحو**، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، ط٣، مؤسسة الرّسالة، بيروت.
- ابن ثور، حميد، (١٣٦٩هـ)، **ديوان حميد بن ثور**، تحقيق عبد العزيز الميمني، (د. ط)، مطبعة دار الكتب، بيروت.
- ابن الصائغ، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- ابن عقيل، بهاء الدين (١٤١١هـ)، **شرح الألفية**، تحقيق محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، (د. ط)، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.
- ابن عقيل، بهاء الدين، (١٤٠٠هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، (د. ط)، دار الفكر، دمشق، (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (١٣٨٧هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، (د. ط)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

- ابن القيم، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب، (د. ت)، **إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط١، أضواء السلف.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (١٤٠٢هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (١٤١٠هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر، القاهر.
- ابن منظور، (١٤١٠هـ)، **لسان العرب**، ط١، دار صادر، بيروت.
- ابن يعيش، (د. ت)، **شرح المفصّل**، (د. ط)، عالم الكتب، بيروت.
- ابن الناظم، (د. ت)، **شرح الألفية**، تحقيق الدّكتور عبد الحميد السيّد، (د. ط)، دار الجيل، بيروت.
- أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق.
- الأزهري، خالد، (د. ت)، **التّصريح بمضمون التّوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، (د. ط)، دار الفكر، بيروت.
- الاستراباذي، رضي الدين، (١٤٠٥هـ)، **شرح الكافية**، (د. ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأشموني، (د. ت)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (د. ط)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الأنباري، أبو البركات، (١٤٠٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين**، بعناية محمّد محي الدّين عبد الحميد، (د. ط)، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.
- الأندلسي، أبو حيّان، (١٤٠٤هـ)، **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق الدّكتور مصطفى أحمد النّمّاس، ط١، مطبعة المدنيّ، القاهرة.
- الأندلسي، أبو حيان، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط١، دار القليم، دمشق، سوريا.
- الأندلسي، أبو حيان، (١٤٢٠)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق، صدقي محمد جميل، ط١، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- الأنصاري، ابن هشام، (١٩٨٠م)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، بعناية محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ط٦، دار إحياء التّراث العربي، بيروت.

- الأنصاري، ابن هشام، (١٤٠٦هـ)، **تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدّكتور عبّاس مصطفى الصّالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الأنصاري، ابن هشام، (١٤٠٩هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، بعناية محمد محيّ الدّين عبد الحميد، (د. ط)، المكتبة العصرية صيدا وبيروت.
- الأنصاري، ابن هشام، (١٤٠٩هـ)، **شرح قطر الندى وبلّ الصّدى**، بعناية محمد محي الدّين عبد الحميد، (د. ط)، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.
- الأنصاري، ابن هشام، (١٩٧٩م)، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، ط٥، تحقيق الدّكتور مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت.
- بروكلمان، (١٩٨٣م)، **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة الدّكتور عبد الحليم النّجّار، ط٥، دار المعارف، القاهرة.
- البغدادي، (١٤٠٣هـ-١٤٠٩هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، (د. ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الجوهري، (١٤٠٤هـ)، **الصّحاح**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت.
- الحريري، (١٤١٢هـ)، **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق الدكتور أحمد قاسم، ط٢، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة.
- الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الزمخشري، جار الله محمود، (١٤٠٧هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- السكري، (١٣٨٤هـ)، شرح **أشعار الهذليين**، تحقيق عبد السّتار فرّاج، ط١، دار العروبة، القاهرة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٤٠٨هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبد السّلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين، (١٤٠٧هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، ط٢، مؤسسة الرّسالة، بيروت.

- السيوطي، جلال الدين، (د. ت)، **بغية الوُعاة في طبقات اللّغويين والنحاة**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، (د. ط)، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (١٤٢٨هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الصبان، (د. ت)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، (د. ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
- الصفدي، (١٣٩٤هـ)، **الوافي بالوفيات، للصّفدي**، بعناية س. ديدر ينغ، فرانز شتاينر، فيسبادن.
- الطائي، زيد الخيل، (د. ت)، **ديوان زيد الخيل**، صنعه الدكتور فوزي حمودي القيسي، (د. ط)، مطبعة النعمان، النجف، العراق.
- العكبري، (١٤٠٧هـ)، **التّبيان في إعراب القرآن**، تحقيق عليّ محمّد البجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت.
- العكبري، (١٤١٦هـ)، **اللّباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي مختار طليمات والدّكتور عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، دمشق.
- العيني، (١٢٩٩هـ)، **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفية**، طبع بهامش (خزانة الأدب) طبعة بولاق.
- كحالة، عمر رضا، (د.ت)، **معجم المؤلفين**، (د. ط)، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المبرد، (١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر.
- المرادي، (١٩٧٥م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي**، تحقيق الدّكتور عبد الرحمن عليّ سليمان، ط١، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة.
- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد(١٤٢٨هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة، مصر.
- النجار، محمد عبد العزيز النجار، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- النّحاس، أبو جعفر، (١٤٢١هـ)، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.